مقولة الحكم الإسلامي يتناقض مع المنهج الديمقراطي - بقلم الدكتور محمد سعيد رمضان البـوطي – مـن سلسلة يغالطونك إذ يقولون . . .

مقولة
الحكم الإسلامي يتناقض مع المنهج الديمقراطي

مقدمة

تعالوا بنا أيها الأخوة ، نناقش أطروحة أخرى ، مفادها أن الحكم الإسلامي يـصادر النهج الديمقراطي ، ويصد الناس عن ممارستهم لحرياتهم ، ولعل كثيراً منكم سمع هـذه الدعوى أو قرأها في مقالات أو حصيلة ندوات . . . فما معنى هذه الدعوى ، وما الدليل عليها ؟

تعلمون أن الناس جميعاً يطمحون في هذا العصر إلى حكم يتمتع بما يسمى الديمقراطيـة أو الشورى ، أي إلى حكم يتم التفاعل فيه إيجابياً بين الطبقة الحاكمة وبين الرعية أو الشعب ، ولن تجد تفاعلاً أبقى ولا أغنى من الحرية التي يعيش في ظلالها المجتمع كله سارية مـابين القمة والقاعدة الشعبية .

وهذا الطموح أمر جدير بالاهتمام ، وكلنا نقره ونؤيده . ولقد كان الاستبداد ولا يزال أبعد ما يكون عن إيصال الشعوب إلى حقوقها وتحقيق أمنياتها ، إذاً هنالك هدف كـان ولا يـزال مطمح أبصارنا جميعاً هو أن نعيش في ظل حكم نتغذى فيه بالحرية ، ونستطيع أن نعبر فيـه عن أفكارنا وآرائنا ، مهما تنوعت هذه الآراء ، ومهما اتفقت أو اختلفت .

غير أن في الناس اليوم من يتخوفون من أن الحكم الإسلامي ، الذي تتم الدعوة إليه على مستويات شتى وفي مختلف البقاع العربية والإسلامية ، لو تربع على أريكة القيادة والتنفيـذ ، فلسوف يحرم الناس من هذه الحرية التي يطمحون إليها ، ولـسوف يقـضي بغلـق أبـواب الديمقراطية والشورى .

ودليلهم على ذلك ما يتصورنه من أن الإسلام يقر طائفة من التصرفات ، ويستنكر طائفة أخرى منها ، ومن شأنه أن يحارب التصرفات التي لا يقرها ، سواء أكانت تصرفات قولية أو فعلية . فالإسلام مثلاً يتبنى معتقداً معيناً ، ويطلب من الناس جميعاً أن يصطبغوا به ، إذن فهو لن يقر مذاهب تتعارض مع المعتقد الذي يدعو إليه ، ومن ثم فإن أصحاب هذه المذاهب لـن يتمتعوا بأي حرية في التعبير عن أفكارهم وعن مذاهبهم التي تتعارض فعلاً مع الإسلام .

و يتصور هؤلاء الأخوة ، أن الإسلاميين الذين يبحثون عن الديمقراطية وعن الحرية في مجال انتقادهم لحكامهم ، إنما يبحثون عنهما ريثما يصلون هم إلى الحكم ، فإذا وصـلوا إلـى كرسي الحكم واطمأنوا إلى ثباتهم عليها ، فإنهم يتنكرون لما كـانوا يهتفـون بـه بـالأمس ، ويتجاهلون ما كانوا ينادون به من قبل ، ويغلقون دونه الأبواب ، ومن ثم فلن يتمتع بالحريـة أحد غيرهم . هكذا يتصور الذين يطرحون هذه الدعوى ويقولون إن الحكم الإسلامي يـصادر حرية القول وحرية الرأي والنظر .

تُرى هل هذا الأمر الذي يتخوف منه أصحاب هذه الأطروحة حقيقة ؟ هل هو في الواقع خطر ينبع من نظام الإسلام و طريقة حكمه ؟ .

أسباب هذه الادعاءات والأوهام الزائفة

أي لو فرضنا أن فئة من الناس أتيح لها أن تحكم بالإسلام فعلاً ، وكانت مخلصة لدين الله وفية له أمينة على أحكامه ، بصيرة بالإسلام تماماً كما أنزله الله ، وكما بينه لنـا رسـول الله صلى الله عليه و سلم هل ستقدم هذه الفئة على تنفيذ هذا الذي يتخوف منه هؤلاء الناس ؟ . . فيكممون الأفواه التي تنطق بما يعارض الإسلام ؟ . . هل سيصدون الناس عن منابر القـول إلا المنبر الواحد الذي يتفق صداه مع الإسلام ؟ . .

الجواب : إن هذا الخطر وهم ، قائم على وهم ، و لا يستند إلى أي حقيقة دينية موجودة في الإسلام .

وأنا لا أنطلق من تمجيد اصطناعي للإسلام ، ولا تجميل له ولا تحسين يـدعوكم إلـى الافتتان به ، معاذ الله ، إنني أضعكم أمام الإسلام عارياً إلا عن ذاته ، ليس فيه إلا حقيقتـه ، ولن أجمل الإسلام بما ليس فيه ، ومن هذا المنطلق أقول لكم ، إن هذا الخطر وهـم ، ومـا ينبغي أن نضعه في أي حساب إسلامي من أذهاننا .

و مع الأسف . . إن السبب الذي جعل هذا الوهم يسري إلـى عقـول أصـحاب هـذه الدعوى ، هو بعدهم عن دراسة الإسلام . . . فلو أنهم درسوا الإسلام دراسـة حقيقـة مـن مصادره الحقيقية لعلموا أن هذا الخطر غير وارد .

هذا بالإضافة إلى سبب آخر يقف إلى جانب جهلهـم بالإسـلام : هـو أن كثيـراً مـن الإسلاميين اليوم يخططون فعلاً لهذا الذي يخافه ويخشاه أصحاب هذه الأطروحة .

ولكن هل هؤلاء الذين يسمون بالإسلاميين يعبرون بمعـارفهم وسـلوكهم عـن حقيقـة الإسلام ؟

ما ينبغي أن نخدع بالأوهام إلى هذه الدرجة . . . من الواضح أن كثيراً من الإسـلاميين يتقلبون في أحلام عجيبة ، ويتصرفون تصرفاً نابعاً من رعونات ، شخصية . . من عصبيات وأوهام . . فهل العلاج أن لا ندين بالإسلام عندما نجد من يخطئ باسم الإسلام ؟ !

السبيل إلى التخلص من هذه الأوهام و الرد عليها

السبيل إلى أن نتحرر من هذه الأوهام أن ندرس الإسلام ، أنا واحد ممن يرى و يسمع هذه الأوهام المكسوة بأحلامها الباطلة وهي مخيفة فعلاً ، ولكنني تحررت منها ، لأنني درست الإسلام ، ولأنني فهمته فهماً جيداً ، وأخذته من ينابيعه ، ولذلك فأنا مطمئن البال إلى خرافية هذه الأحلام وبطلانها .

إن الإسلام الحقيقي إذا حكم فلن يضيق السبيل إلى الحرية أبداً ، ولن يوصد باباً من أبواب الشورى أو الديمقراطية السليمة ، (وأنا لا أتحدث عن الديمقراطية الزائفة) وإليكم التفصيل :

الأحكام التكليفية لا تغرس إلا في تربة الحرية

لا شك أن الإسلام دين ، ومعنى كونه ديناً أنه دعوة للناس جميعاً إلى أن يصطبغوا بصبغة العبودية لله ، بسلوكهم الاختياري كما قد صُبغوا بصبغة العبودية لله بواقعهم الاضطراري ، هذا معنى كون الإسلام ديناً .

فالإسلام خطاب موجه من الله عز وجلّ لسائر عباد الله ، يقول لهم : يا أيها الناس انظروا وتأملوا في أنفسكم ستجدون أنكم مصبوغون بحقيقة العبودية لله بالطبع و الانفعال ، مطلوب منكم إذن أن تصطبغوا بهذه الحقيقة أيضاً بالسلوك والاختيار .

كما أنني عبد لله عز وجلّ بواقعي الاضطراري (ودلائل ذلك واضحة أنا منفعل بكل قدراتي ولست فاعلاً لشيء منها) ، إذاً ينبغي أن أكون أيضاً عبداً لله بسلوكي وفهمي الاختياري ، وإذا اصطبغ أحدنا بهذا الدين أيقن أنه عبداً لله ، ولا بد أن يلزمه يقينه هذا بالسير على المنهج الذي رسمه الله عز وجلّ ، وبهذا تتحقق عبوديتي لله اختياراً ، كما قد اصطبغت بها اضطراراً .

ولكن عندما يقول الله سبحانه وتعالى اسلك هذا المنهج ، سر على هذا الصراط ، نفذ هذه الأوامر ، ابتعد عن هذه النواهي ، هل يقيدني الله عز وجلّ من ذلك بأغلال ، ويزجني زجاً في الطريق الذي يأمرني به ؟ .

والجواب واضح . . إن الله عز وجلّ عندما كلف عباده لم يقيد أحداً منهم بأغلال ولا بقيود ، وإنما متعهم بعكس ذلك تماماً . . . متعهم بالحرية وملكهم الاختيار وأقدرهم على اتخاذ القرار ، وجعلهم يستطيعون أن يسيروا في جنبات الأرض والدنيا كما يشاؤون ، ثم قال لهم : الآن وأنتم تملكون قدراتكم ، وتستطيعون أن تتخذوا القرار الذي تشاءون ، أطلب منكم أن تفعلوا هذا وتتركوا ذاك ، وعندئذ يستبين معنى استجابة الإنسان للتكليف ، وهذا معنى قول العلماء : إن التكليف لا يستنبت إلا في تربة الحرية . . تكون حراً يأتي سلطان التكليف

ليخاطبك ، فإذا زالت الحرية لسبب من الأسباب ، أياً كان ، يختفي عندها التكليف ، لذلك قالوا ، الناسي لا يُكلّف . . المكره لا يُكلّف . . الغافل لا يُكلّف . . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : [**رفع عن أمتي الخطأ و النسيان وما استكرهوا عليه**] .

غير أن ثمة قهراً آخر يلاحق الله به عباده ويتوعدهم به يوم القيامة ، بعد أن تركهم أحراراً في الدنيا يطيعون إن شاءوا أو لا يطيعون .

يعدهم إن هم نفذوا أوامره بالأجر الوفير ، ويتوعدهم إن هم ابتعدوا عن أوامره بالعقاب الشديد ، ثم يتركهم في هذه الدنيا يفعلون ما يشاؤون ، يقول الله عز وجلّ :

وقُل الْحق مِن ربكُم فَمن شاَء فَلْيؤْمِن ومن شاَء فَلْيكْفُر إِنا أَعتَدنَا لِلظالِمِين نَاراً أَحاطَ بِهِم سرادِقُها وإِن يستَغِيثُوا يغَاثُوا بِماءٍ كَالْمهل يشْوِي الْوجوه بِئْس الشراب وساءتْ مرتَفَقاً

(سورة الكهف ، الآية ٢٩)

فَذَكر إِنما أَنْتَ مذَكرٌ * لَستَ علَيهِم بِمسيطِرٍ * إِلا من تَولى وكَفَر * فَيعذبه اللَّه الْعذَاب الْأَكْبر

(سورة الغاشية ، الآية ٢١-٢٤)

أَفَأَنْتَ تُكْرِه الناس حتى يكُونُوا مؤْمِنِين

(سورة يونس ، الآية ٩٩)

والآيات المعبرة عن هذا المعنى كثيرة ، فإذا كان الله وهو قيوم السماوات والأرض لا يلزم عباده في الدنيا بأن يتمسكوا بشرائعه ، وإنما يطلب منهم أن يتمسكوا بها طوعاً ، ولا يلزمهم بها كرهاً ، أفيملك الحكّام أن يجبروهم بما لم يجبر الله به الناس ؟ . .

إذا لم يأمر الله رسله وأنبيائه بأن يجبروا الناس إجباراً ، أفيلزم الله الحكام بعد الرسل والأنبياء بأن يجبروا الناس ، وأن يحرموهم من حرياتهم ، وأن يفصلوهم عن إمكان اتخاذهم القرارات التي يشاؤون ؟ .

هذا يتناقض تناقضاً كلياً مع طبيعة الإسلام ، بل مع طبيعة التكليف ، لأن من الثابت أن الأحكام التكليفية لا تغرس إلا في تربة الحرية ، تكون حراً قادراً على اتخاذ القرار الذي تشاء ، يأتيك عندئذ خطاب الله قائلاً افعل هذا ولا تفعل هذا ، فإذا أصبحت مكرهاً مصفداً بالأغلال ، مقيداً عاجزاً عن اتخاذ قرارك ، يبتعد عندئذ عنك التكليف . يجب أن يعلم كل مسلم هذه الحقيقة .

ماذا يجب على الحاكم المسلم أن يفعل

فإذا جاء من يقيم أحكام الله غداً (ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا الآتي راشـداً واعياً بعيداً عن الأسبقيات والخلفيات النائية عن جوهر الإسلام) كيف يجب أن تكون سياسـة هذا الحاكم في تنفيذه لأحكام الله ؟

يجب عليه أن يسر وراء الخطى التي سارها رسول الله صلى الله عليه وسـلم إذ كـان رئيس دولة إلى جانب كونه مبلغاً عن الله سبحانه وتعالى ، وعندئذ سيجد نفسه مُلجأ إلـى أن يدير الحكم بين الناس على أساس من محور الشورى ، ولا يستطيع أن يبرم بأمر لـم يـنص عليه بيان الله ولا سنة رسوله إلا بعد الرجوع إلى هذا المحور ، فهذه واحدة .

وإذا رأى أن في المجتمع من ينحرفون إلى آراء مخالفة للإسـلام ، أو مـن يجتهـدون اجتهادات معارضة لدين الله سبحانه وتعالى ، أو من يريدون أن يعبروا عن أفكار تختلف كل الاختلاف عما ينادي به كتاب الله وسنة رسول الله ، فليس السبيل الشرعي أن يصُد أصحاب هذه الآراء الجانحة أو أن يعاقبهم ، أو أن يزجهم في سجون ، أو أن يسكتهم . . . ما سمعت أن الإسلام الذي ابتعث الله به الرسل والأنبياء جميعاً ، ثم ابتعث به خاتم الرسـل والأنبيـاء محمداً عليه الصلاة والسلام ، دعا إلى شيء من هذا كله ! . . .

كيف والإسلام يقول في أول مصدر من مصادره ألا وهو كتاب الله :

ادع إلى سبيل ربك بالحِكْمةِ والموعِظَةِ الحسنَةِ وجادِلْهم بالتِي هِي أحسن

(سورة النحل ، الآية ١٢٥)

ما معنى وجادلهم ، ما الجدل ؟ الجدل : هو الأخذ والعطـاء ، أي خـذ مـن الكـافرين وأصحاب الأفكار الجانحة آراءهم ، أصغ إليها ، استمع إليها ، ثم رد عليهـا بـالحق الـذي ابتعثتك به ، هذا معنى قوله عز وجلّ **وجادِلْهم بالتِي هِي أحسن** . فهل يكون لرسـول الله أن يجادل المبطلين ، أو للحكام المسلمين من بعده أن يجادلوا المبطلين ، إلا إذا أصغوا إلى المبطلين ، إلا إذا أصغوا إلى كلامهم ؟ . .

كيف أجادل المبطل إذا أسكتّه ولم أسمع رأيه ؟ !

إذاً لكي أنفذ أمر الله ينبغي أن أقول للمبطل أياً كان : ما المذهب الذي تراه ؟ ما الفكـرة التي تنادي بها ؟ قلها وأنت مطمئن تمارس حريتك . . فإذا عبر عن رأيه مطمئناً فـإن علـي بعد ذلك أن أضع شبهته هذه في الميزان وأبين له الخطأ ، وأوضح أنه تائه عن الحق في هذا الذي يقول ، والميزان المُحَكّم بيني وبينه هو العقل والمنطق . . هو العلم الذي قـال الله عـز وجلّ عنه :

ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً

(سورة الإسراء ، الآية ٣٦)

إذاً فالله عز وجلّ في هذه الآية يأمر كما تلاحظون بأن ندع الزهرات كلها تتفتح ، حتى وإن كان فيها ما يسمى زهراً وهو شوك ، دعها جميعاً تتفتح و سيستبين الشوك فيها من الورد . وهذا هو المقصود من قول الله عز وجلّ **وجادلهم بالتي هي أحسن** .

هل ما قلناه مجرد كلام نظري

قد يقال : إن هذا كلام نظري ! . . . إذن تعالوا ننظر إلى الواقع العملي الذي يجسد هذه الوصية الإلهية ، ماذا كان موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم من المبطلين ؟ ما هو موقفه من الجانحين ؟

لقد كانت حياته كلها إصغاءً إلى بطلان المبطلين ونقاشاً لهم ، وها أنا أستعرض معكم على وجه السرعة بعض المواقف :

وفد نصارى نجران جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استقبلهم صلى الله عليه وسلم في مسجده مكرمين ، وأصغى إلى أقوالهم ، وتركهم أحراراً يقولون ما يشاؤون . . ثم ناقشهم ، ثم تكلموا ، ثم ناقشهم وتكلموا ، ثم ناقشهم ، ثم دعاهم إلى المباهلة ، فرفضوا ، وكانت النتيجة أن تركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يدينون فيه ويرتؤون .

المشركون الذين كانوا يدافعون عن شركهم ، لم يسكتهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا في مكة قبل أن ينهض الحكم الإسلامي ، ولا في المدينة في ظل الحكم الإسلامي ، وإنما ترك الناس أحراراً يفعلون ما يشاؤون ويقولون ما يريدون ، ولكنه كان يناقش . . . وكان يجادل . . . وكان يدعو . . . وكان يسفه الأفكار التائهة المنحرفة .

كيف كانت سيرة الخلفاء في هذا بعد رسول الله ؟

لقد ساروا على هذا المنوال تماماً ، تركوا الناس يقولون ما يشاؤون ، لكن على أن يعقّب الباطل بالجدل وبالنقاش وببيان الحق ، فالدعوة ينبغي أن تكون سائرة ، وينبغي أن تُجَنّد السبل والوسائل كلها من أجل بيان الحق ، ومن أجل تجنيد المنطق والعقل والعلم لاستظهاره والدعوة إليه .

وانظروا إلى هذا المثال الجلي : في القرن الثاني الهجري ولدت الفرق الباطلة المنحرفة ، وتكاثر بعضها من بعض . وقد خرج البعض منها عن ربقَة الإسلام ووقع في مزالق الكفر ، منها المعتزلة بكل فرقهم التي تزيد على عشرين فرقة ، وكل فرقة تكفّر الواحدة منها الأخرى ، المُرجِئة ، الجَهمِية ، الحَشوية ، القدرية ، الجبرية الخوارج إلى آخر ما هنالك .

هذه فقاقيع من الفرق ، كل منها قليلة الأشخاص والأعداد ، لكنها ظهرت على مسرح المجتمع الإسلامي وفي ظل الحكم الإسلامي ، وقد استعلى كل منها بآرائه الجامحة ، فماذا كان موقف الحكم الإسلامي منها ؟ هل كان موقف العقاب و الإسكات ؟ أم كان موقفه منها سوقهم إلى السجون ؟ .

يعرف الجواب كل مثقف . . لقد تُرك هؤلاء الناس يتحدثون كما يشاؤون ، ويدللون على أفكارهم الزائغة كما يحبون ، الشيء الوحيد الذي مارسه الحكام في هذا الصدد هو مناقشة هؤلاء الناس ومجادلتهم ، ولعلكم تعلمون أن مسجد الكوفة ومسجد البصرة ، كان يفيض كل منهما دائماً ويزخر بالحلقات المتنوعة المختلفة ، لكل تلك الأفكار الجانحة ! . . ها هنا حلقة ينادي المدرس فيها بالفكر الاعتزالي ، وهنالك أخرى يُدعى فيها إلى الفكر الجهمي ، وهنالك حلقة ثالثة يعبر فيها المدرس عن الرأي المرجئي ، وهكذا . . . وكان جمهور المسلمين أهل السنة والجماعة وهم السواد الأعظم يناقشون الجميع . . ولو أننا أردنا أن ننظر إلى الواقع الذي كانت تزخر به مساجد البصرة والكوفة آنذاك ، لرأينا مظهر من مظاهر حرية الرأي والفكر في تلك المساجد .

ومن المعلوم أن تلك الفرق سادت ، ثم تقلصت ، ثم بادت . . ولكن هل بادت تحت وطأة الإسكات والقهر والعقاب . . ؟ لا . . إنما زالت عن طريق استمرار المناقشة والحوار .

نعم ، لقد جنح المعتزلة في فترة صلتهم بالحكم والحكام وسيطرتهم على أفكار المأمون ومن بعده ، إلى القهر والبطش ، مستعينين بسلطان الدولة . . حيث حاق الضُر والأذى بأحمد بن حنبل وآخرين لعدم اقتناعهم بأفكار المعتزلة . .

ولكن المعتزلة لم يكونوا اللسان الناطق آنذاك باسم الإسلام ، بل كانوا ككثير من الإسلاميين الحركيين اليوم ، يسعون إلى بسط رعوناتهم على الناس باسم الإسلام وتحت مظلته وحكمه . وكانوا كما هو معروف ، مظهر جنوح عن الإسلام ، سواء في فهمه أو في تطبيقه .

هل الحدود التي أوجبها الله على العصاة تتعارض مع الحرية

قد يقول احدهم : فيم إذن يلاحق الحكم الإسلامي الناس العاصيين بالعقاب ؟ . . إذا سرق السارق قطعت يده . . إذا ارتكب الفاحشة جُلِد أو رُجِم . . وإذا قذف تعرض لعقاب القذف . . وهكذا . . وبالجملة فإن في شريعة الإسلام ما يسمى بالحدود التي تلاحق المجرمين والمرتكبين لهذه الجنايات وأمثالها .

الجواب أن هذه العقوبات لا تتعارض مع الحرية التي أكرم الله سبحانه وتعالى بها الإنسان ، لاسيما تحت مظلة الحكم الإسلامي . . العقوبات التي شرعها الله عز وجلّ إنما شرعت حماية لحق الإنسان ، فلو لم يشرع الله سبحانه وتعالى عقاباً زاجراً للسارق لضاعت

حقوق الناس فيما يتعلق برعاية ممتلكاتهم ، ولو لم يشرع الله عقاباً زاجراً للقـاذف لـضاعت حقوق الناس فيما يتعلق بضرورة المحافظة على كرامتهم ، ولو لم يشرع الله عقاباً لمرتكبـي الفواحش ، إذن لضاعت حقوق الناس في المحافظة على الأسرة وفي المحافظة على العـرض والأنساب .

وكما أن للإنسان حقوقاً ، فلله سبحانه وتعالى أيضاً حقوق ، ومع هذا فهناك ضـوابط ، وهناك قيود وشروط شديدة وقاسية جداً لإقامة هذه الحدود ، وحسبكم أن تعلموا أن الحاكم إذا وجد نفسه أمام أدنى شبهة ، وجب أن توجه لصالح المتهم ، ومن ثم فإن الحد يُدرأ ، وعلـى الحاكم أن يستعيض عنه بما يسمى التعزيز ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسـلم فيما ترويه عائشة : [**ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ، فإن الحاكم لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة**] .

وهكذا فإن العقوبات التي يرسمها الشارع ويأمر بتطبيقها تحت مظلة الحكم الإسلامي ، لا تتعارض إطلاقاً مع فتح المجال واسعاً لحريات الناس في أن يعبروا عـن أفكـارهم وعـن مذاهبهم كما يشاؤون ، وفي أن ينشؤوا صفوف معارضة أيضاً للدولة الحاكمة . . وما سمعنا خبر دولة على وجه الأرض في عصرنا اليوم ، أو قبل هذا اليوم ، إلا وهي تأخـذ رعاياهـا بالعقوبات الزاجرة بالنسبة للجناة وللمسيئين لحقوق الآخرين .

الضوابط الإسلامية السليمة لحرية الناس

بقي أن ننبه إلى الضوابط التي يقيد بها الإسـلام حريـة النـاس تحـت مظلـة الحكـم الإسلامي .

قلت وأؤكد : أن أية دولة إسلامية إذا أتيح لها أن تطبق شريعة الله سبحانه وتعالى ، كما أمر الله ، وكما كان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يطبقها فلا بد لها أن ترعـى حريـات الناس ، وأن تهتم بالمحافظة عليها . وذكرنا الأدلة الكثيرة على هذا مـن قبـل ، وأوضـحنا موقف الدولة الإسلامية من الفرق الجانحة التي تكاثرت في القرن الثاني ، وكلها كانت جانحة عن الإسلام ، بل ربما انزلق بعض منها إلى الكفر ، ومع ذلك فإن الدولة الإسلامية لم تقـف منها موقف المصادر لحرياتها ، ولم تعاقب أحداً من أقطابها ولم تكفّ ألسنة الناس عن التعبير عن آرائهم وأفكارهم ، وإنما اعتمدت الدولة الإسلامية على شيء آخر هو الحوار والنقاش .

لكني أعود فأقول : هناك ضوابط لا بد من رعاية الدولة لها عندما تـنظم الحريـات ، وتسعى في سبيل حمايتها :

الضابط الأول : لعل أول ضابط منها أن تتبين الدولة أن المعارضة ، (حسب التعبير الحديث) أو أن أصحاب الآراء الأخرى إنما يعبرون عن آرائهم وأفكارهم الذاتية النابعة من دخـائلهم . فأما إن تبين للدولة الإسلامية أن هناك وحياً خارجياً يقود هذه المعارضة ، أو يوجه أصحاب

هذه الأفكار الأخرى ، وأنهم يعبرون عنها بدافع من تلك الحوافز الخارجية ، الآتية ربما مـن خارج العالم الإسلامي ، فإن على الدولة في هذه الحال أن تصادر هذه الحريات ، لأنها ليست في الحقيقة من آثار الحرية الذاتية المقدسة وإنما هي في الحقيقة خادم لأفكار أجنبية لا علاقـة لهذه الأمة بها .

أي إن هؤلاء الذين يتراءى لنا أنهم يمارسون حرياتهم الشخصية ليسوا إلا عملاء لخطط أجنبية ماكرة متربصة ، ومن ذا الذي يقول إن مثل هذه الحريات تقدس وتترك لتفعل ما تريد أن تفعله ؟ ! . .

عندما تكون الحرية ظلاً لأنشطة معادية أجنبية فلا بد أن نقضي على الظل مـن خـلال القضاء على أصله ، وأعتقد أن هذا الضابط محل اتفاق ، ولا يمكن أن يعارضه أحد ، ومـا أحسب أن في العالم اليوم دولة تترك الناس أحراراً عندما تعلم أن هؤلاء الناس لا يمارسـون حرياتهم الداخلية الشخصية ، وإنما يمارسون من خلال مظهرها عمالة لدولة أجنبية معادية .

فهذا هو الضابط الأول .

الضابط الثاني : أن لا تتجه أنشطة المعارضة وأنشطة المذاهب السياسية أو الثقافية أو الفكرية الأخرى ، إلى تقويض الحكم الإسلامي ، أي أن لا تتجه إلى القـضاء علـى الإسـلام ذاتـه وجوهره من خلال القضاء على هذا الحكم . . فإذا تبين للدولة أن المعارضة تتجه إلـى هـذا الصدد ، فمما لا ريب فيه أن هذه الحرية يجب أن تصادر ، إذ لم يعدلها من القداسة والقيمـة شروى نقير . . وهذا ما يقضي به النظام العالمي كله ، وهو ما تسير عليه دول العالم أجمع .

وأزيد هذا الضابط وضوحاً فأقول : أرايتم لو أن دولة من الدول ، أيـاً كـان نظامهـا ، استبدادياً ، أو ديمقراطياً ، شعرت أو اكتشفت أن في داخل تلك الدولة فئـة تخطـط لعمليـة انقلابية فيها ، ما الموقف الذي تتخذه منها ؟ . .

الجواب معلوم . . لا بد أنها ستقضي وفي أسرع وقت ممكـن ، علـى هـذه الخطـة وأصحابها ، لا بد أن تأخذهم بجريرة هذا العمل ، إذ هو عمل خياني ولا ريـب ، ولا يمكـن لأحد أن يقول ، بل إن على الدولة أن تقدس الحرية ، وإن عليها أن تتـرك هـؤلاء النـاس أحراراً ، يتصرفون كما يشاؤون وأن تدعهم يتسلقون أجهزة الحكم وكراسـي الحكـم ، وأن يذهبوا بنظام الدولة ويستبدلوا به ما يشاؤون .

لو أخذنا بهذا المنطق إذن لكان لكل إنسان أن يفعل هذا ، ومن ثم فلن توجد دولة ، ذلـك لأن على هؤلاء الذين جاؤوا ونجحوا في عملهم الانقلابي ، أن يغضوا هم أيضاً الطرف عمن سيأتي من بعدهم ليقوموا بالعمل ذاته ، وعليهم هم أيضاً أن يتهيئوا لمن يفعل بهم الفعل ذاتـه وهكذا . . وعندئذ لا تكون الدولة دولة ، إنما يصبح هذا المجتمع عبارة عن قِدر يغلي بـالفتن

ويغلي بالمشكلات ، وهيهات لمجتمع هذا شأنه أن يؤدي مهمة إنسانية علـى صـعيد الواقـع الإنساني في حال من الأحوال .

إذن فالشريعة الإسلامية تقول لرعايا الدولة الإسلامية : لكم أن تعبروا عن انتقاداتكم كما تشاؤون ، ولكم أن تعلنوا عن اجتهاداتكم المتفقة مع شرائع الله عز وجلّ ، أو المخالفة لها كما تحبون ، ولكم أن تعبروا عن قناعاتكم السياسية التي تخالف قناعة الدولة أيضاً كما تحبـون ، كل هذا داخل في حقوق حرياتكم ولكن مع مراعاة الضوابط التي ذكرناها .

ولقد أخذت الدولة الإسلامية نفسها في صدر الإسلام بهذا المبدأ ، واسـتمر الأمـر فـي القرن الثاني على المنوال ذاته وإلا لما ظهرت الفرق الإسلامية المختلفة المخالفة في عقيـدتها لعقيدة الدولة .

ولكن إذا اتجهت المعارضة ، أو اتجه أصحاب النزعات السياسية ، من فئات وأحـزاب ونحو ذلك ، إلى وضع خطة للقضاء على الحكم الإسلامي أو للقضاء على الإسلام المتمثل في هذا الحكم ، فالأمر عندئذ يختلف .

كذلكم الأمر عندما تغدو الحرية الداخلية نافذة تـسرب للإيحـاءات والأفكـار الأجنبيـة الوافدة .

إذ من الواضح أن يغدو هذا استغلالاً للديمقراطيـة والحريـة ، وتـسخيراً لهمـا ضـد أصحابهما ، وهي جريمة لا يقبل بها عاقل ! . .

هذان هما الضابطان اللذان ينبغي أن يلاحظا فيما يتعلق بالحرية ، التي تفـتح الـشريعة الإسلامية بابها في ظل دولة إسلامية راشدة ، تؤدي الواجب الذي شرعه الله سبحانه وتعالى ، فهل من اعتراض على أي من هذين الضابطين ؟ . .

ما أظن أن ثمة من يكابر ليعترض ! . .

موقف الدولة الإسلامية من المرتد - الذي ترك الإسلام واعتنق ديناً آخر -

ولكن كأني بكم تقولون ، وإذا أعلن أحدهم عن ردته وخروجه من الإسـلام ، أفتتركـه الدولة الإسلامية حراً في ردته وتصرفه ؟ . . أقول في الجواب ، إن هذا الإنسان الذي غيـر عقيدته ، وترك الإسلام بعد أن كان مسلماً ، واعتنق ديناً آخر أو عقيـدة أخـرى ، لا يخلـو وضعه من إحدى حالتين :

الحالة الأولى : أن يغير معتقده بينه وبين نفسه ، فلا يجلجل به في الأوساط ولا يعلن به بين الناس ، إذ كان الإسلام قناعة مهيمنة على فكره ، فانطوت وغابت لترتسم في ذهنه قناعة أخرى ، وأخذ يتعامل داخل حدوده الذاتية مع قناعته الثانية . . في هذه الحالة لا يلاحقه أحـد ولا يتجسس عليه لمعرفة دخيلة نفسه أحد .

الحالة الثانية : أن يعمد هذا الإنسان ، الذي ارتد عن الإسلام ، فيعلن ارتداده ، ويجعـل من ارتداده إعلاناً كبيراً يجلجل به في المجامع التي هو فيها ، ويعلن بين الغادين والـ رائحين أنه كان تائهاً وكان ضالاً واهتدى بزعمه إلى الصراط المستقيم ، ينشّط إلى ذلك متحدثاً بلسانه أو كاتباً بقلمه ، في سائر الفرص السانحة له .

لا ريب أنه في هذه الحالة الثانية ، انقلب إلى عنصر محاربة للمجتمع الإسلامي . إذ كان بوسعه لو لم يضمر الحرابة لنظام المجتمع الذي هو فيه ، أن يجتر عقيدته الجديدة بينه وبـين نفسه في داره حتى مع أهله وأولاده ، أو كان بوسعه أن يخرج من هـذا المجتمـع فيلحـق بمجتمع آخر ليبعد شره عن المجتمع الذي كان فيه ، ولينسجم مع مجتمعه الجديد الذي يتفـق معه أن يفعل هذا أو ذاك .

وإذ لم يرتض أياً منهما بل أصر على أن يجلجل بمعتقده الجديد ، ويـدعو النـاس إلـى فكره ، مؤيداً له ومدافعاً عنه ، فلا شك أنه قد أبى إلا أن يحيل نفسه إلـى جرثومـة تـسري بالعدوى في المجتمع ؟ وهل فيكم من يشك في أن هذا الإنسان رفع بذلك من عقيدته الجديدة ، سلاح حرب ضد المجتمع أو ضد الدولة التي هو فيها ؟ ! . .

الإسلام هنا يأخذه بجريرة المحاربة ، لا يأخذه بجريرة اختياره لدين مكان دين ، هذا هو رأي جمهرة الفقهاء منهم السادة الحنفية . والدليل على ذلك أن جريمته لو كانت تتمثل في أنه اعتنق ديناً غير الإسلام إذن للاحق الإسلام الكافر الأصلي أيضاً ، في حين أن الإسلام يأمرنا بأن نتركه لما يدين ، ويمنعنا من ملاحقته وحمله على ترك دينه الذي نشأ عليه ، وإنما نملـك تجاهه النصح والدعوة والحوار .

وهذا دليل واضح على أن ملاحقته المرتد المستعلن والمتباهي بردته تعـود إلـى سـبب الحرابة أي لأنه جعل من عمله هذا سلاح حرب ضد المجتمع الذي هو فيه .

الحرية لن تزداد إلا قوة وتألقاً .. تحت مظلة الدولة الإسلامية الحقيقية

بعد كل هذا الذي تم بيانه أعود إلى هذه الدعوى التي يرددها بعض الناس ، وهي زعـم أن الحكم الإسلامي يصادر حرية القول وحرية النظر والإرادة فأقول لأصحابها :

اطمئنوا . . وتأكدوا أنه إذا قامت الدولة الإسلامية على النهج الإسلامي الرشيد المنضبط بالتعاليم الإسلامية الحقيقية ، فلن تزداد الحرية تحت مظلة هذه الدولـة إلا قـوة ، وتألقـاً . . ولسوف يملك الإنسان أن يمارس حريته كما يشاء ، ولا أقول جربوا لتـروا ، ولكـن أقـول اقرؤوا الإسلام في مصادره الأساسية ، اقرؤوا الإسلام في أمهات الشريعة الإسلامية لتتأكدوا من هذا الذي أقوله لكم ، ولا تحاولوا أن تفهموا الإسلام من خلال أخطاء شائعة ، وتلك هـي المصيبة التي يقع فيها المسلمون ، أو يقع فيها كثير من المسلمين اليوم .

كثيرون هم الذين لم يتح لهم أن يدرسوا الإسلام أو لم يريدوا أن يدرسوا الإسـلام مـن مصادره وينابيعه ، غير أنهم يحاولون أن ينسجوا في أفكارهم صورة للإسلام من خلال وقائع بعض الإسلاميين وأحوالهم . . ينظرون إلى واقعهم وتصرفاتهم هنا وهناك ، ويجعلون مـن هذه التصرفات لساناً ناطقاً يعبر عن الإسلام الذي أنزله الله سبحانه وتعالى ، وقد كان النـاس ولا يزالون غير معصومين ، وواجبنا أن نعرف الرجال بالحق ، لا أن نعرف الحق بواسـطة الرجال ، لاسيما هؤلاء الرجال .

كثيراً ما يكون في الناس من هم مجندون لتشويه الإسلام . . يمارسـون عمالـة دقيقـة يتقاضون أجورهم عليها . أفيجوز أن يغيب هذا عن بال إنسان مثقف يعي طبيعة عصره ؟!.. حتى لقد أصبح من شأن هؤلاء الناس أن يرى أحدهم مظاهر العنـف هنـا أو هنـاك باسـم الإسلام ، فلا يشك في أن الإسلام هو الذي يقضي بهذا كله ! . .

وأقول للجميع : دعوا الناس وارجعوا إلى المعين ، ادرسوا الإسلام في مصادره ودعـوا التائهين لأخطائهم تجدوا مصداق ما أقول .